الصباح الدولية
AL-SABAH
No. 4884 | الجمعة | 16 ذي القعدة 1445 هـ | 24 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

بعد الجدل وغضب مصر.. نتنياهو يطلب إعادة التفاوض حول الأسرى

وزير الدفاع الأمريكي لنظيره الإسرائيلي: افتحوا معبر رفح

من معبر رفح

من تظاهرة لعائلات الأسرى الإسرائيليين

«وكالات» : فيما لا تزال القوات الإسرائيلية مسيطرة على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، بعد توغلها في مدينة رفح أقصى جنوب قطاع غزة في السادس من الشهر الحالي، جددت الولايات المتحدة مطالباتها بفتح المعبر الوحيد الذي يشكل باب أمل لآلاف الفلسطينيين الذين يعانون شحاً كبيراً في المساعدات الغذائية بالقطاع الفلسطيني المحاصر.

فقد حث وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن نظيره الإسرائيلي يوآف غالانت على إكمال المباحثات مع مصر لإعادة فتح معبر رفح الذي تسيطر عليه إسرائيل.

وقالت البنتاغون في بيان إن أوستن تحدث مع غالانت في اتصال هاتفي أمس الخميس وحثه على استئناف تدفق المساعدات من معبر كرم أبو سالم.

كما دعا الوزير الأمريكي نظيره الإسرائيلي إلى توفير ما وصفها بـ«آلية فعالة لفك الارتباط بين العمليات الإنسانية والعسكرية في غزة».

وأكد على الحاجة الملحة لزيادة المساعدات الإنسانية لغزة عبر جميع المعابر المتاحة.

على صعيد آخر، شدد على اعتراض واشنطن سعي المدعي العام للجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال بحقه وبحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وكانت قضية فتح المعبر وإدخال المساعدات شهدت خلال الأيام الماضية، جدالاً بين مصر وإسرائيل، لاسيما بعدما اتهمت الأخيرة الجانب المصري بغلق هذا المعبر الذي يشكل آخر شريان حياة إلى حد بعيد لمئات آلاف الفلسطينيين.

فيما أكد المندوب المصري في مجلس الأمن الدولي، أسامة عبد الخالق أن سيطرة إسرائيل على الجانب الفلسطيني من المعبر جعلت من المستحيل استئناف العمل الإنساني.

وكانت إسرائيل سيطرت في السادس من مايو الحالي على الجانب الفلسطيني من المعبر، وتوغلت قواتها برياً شرق مدينة رفح أيضا دافعة آلاف الفلسطينيين إلى نزوح جديد، وسط غياب لأي مناطق آمنة يلجأون إليها، وشح في المساعدات.

فيما كررت الأمم المتحدة تحذيراتها من الوضع الإنساني المتدهور في القطاع المحاصر، مؤكدة أن شبح الجوع يخيم على بعض المناطق.

من ناحية أخرى بعدما هددت مصر بانسحابها الكامل من جهود الوساطة بين إسرائيل وحماس من أجل التوصل لصفقة حول إطلاق سراح الأسرى، ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو العودة إلى طاولة التفاوض.

فقد أكد مكتبه في بيان بوقت متأخر الأربعاء أن «حكومة الحرب طلبت من فريق التفاوض الإسرائيلي مواصلة المحادثات من أجل عودة الرهائن»، حسب ما نقلت فرانس برس.

وصدر البيان في أعقاب اجتماع لمجلس الحرب الإسرائيلي الذي تشكل في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر الماضي، مشيراً إلى أن «اجتماعا رفيع المستوى أمر المفاوضين الإسرائيليين بمواصلة المفاوضات لإعادة الأسرى».

أتى ذلك، بعدما أخفقت جولات تفاوض غير مباشرة استضافتها القاهرة قبل أسابيع في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح أسرى، بينهم عسكريون.

كما جاء بعدما أكد ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بأن المقال الذي نشره موقع سي إن إن الأمريكي حول ما أسماه «تغيير مصر شروط صفقة وقف إطلاق النار»، في قطاع غزة، هو في حقيقته محض ادعاءات خالية من أية معلومات أو حقائق، ولا يرتكز على أي مصادر صحفية يعتد بها وفق القواعد المهنية الصحفية المتعارف عليها عالميا.

كما شدد على أنه يتحدى أن ينسب الموقع الادعاءات التي نشرها إلى مصادر أميركية أو إسرائيلية رسمية محددة، مطالبا ألا تستند وسائل الإعلام في نشر بعض الادعاءات على مصادر مجهولة تطلق عليها «مصادر مطلعة».

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري أوضح بوقت سابق أن جهود الوساطة المشتركة

صورة جوية لرفح قبل 6 مايو بداية التوغل الإسرائيلي

مع مصر وأميركا مستمرة للتوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة.

كما دعا «إلى عدم الالتفات إلى التقارير الإعلامية التي تحاول التشكيك وكيل الاتهامات لجهود الوساطة الجارية لوقف العدوان على غزة». وشدد الأنصاري في تصريح لوكالة الأنباء القطرية على «ضرورة أن ينصب التركيز في هذا الوقت الحساس على سبل إنهاء الحرب في القطاع».

يشار إلى أنه من 252 إسرائيليا أسروا خلال هجوم السابع من أكتوبر، الذي نفذته حماس على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية في غلاف غزة، لا يزال 124 محتجزين في القطاع بينهم 37 توفوا بحسب الجيش الإسرائيلي.

أما على الجانب الفلسطيني، فلا يزال آلاف الفلسطينيين معتقلين في السجون الإسرائيلية منذ ما قبل هجوم أكتوبر. ولم يطلق سراح سوى نحو 300 في الصفقة الأخيرة التي أبرمت بين الجانبين أواخر نوفمبر الماضي.

من جهة أخرى مع مضي إسرائيل في توسيع توغلها بمدينة رفح أقصى جنوب قطاع غزة، بدأت المدينة التي كانت قبل أسابيع قليلة مكتظة بالسكان والنازحين تفرغ من الخيم البيضاء التي انتصبت قبل أشهر.

فقد أظهرت صور التقطتها الأقمار الصناعية للمدينة، اختفاء العديد من تلك الخيم، وفق ما أفادت رويترز.

كما بينت تلك المشاهد التي التقطتها الأقمار الصناعية التابعة لشركة «بلانيت لابز» الخاصة، في 19 مايو، كيف سوى الجيش الإسرائيلي العديد من المباني بالأرض بين معبر كرم أبو سالم الحدودي ومعبر رفح.

على الرغم من أن إسرائيل كانت أكدت سابقا أن توغلها البري في المدينة «عملية محدودة».

وكان ملف اجتياح رفح أثار حفيظة العديد من الدول الغربية والعربية في طليعتها مصر المحاذية لقطاع غزة.

كما صاعد التوتر بين واشنطن وتل أبيب بشكل غير مسبوق، ودفع الرئيس الأمريكي قبل نحو أسبوعين إلى تعليق شحنة أسلحة كان من المقرر سابقا إرسالها إلى الجيش الإسرائيلي.

ليسافر مستشار الأمن القومي الأمريكي، جاك سوليفان، إلى تل أبيب السبت الماضي في محاولة أخيرة لوقف اجتياح المدينة.

إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تمسك بـ«عملية رفح»، كما يصفها، مؤكدا أنها ضرورية لحماية أمن بلاده. وقال في مقابلة مع CNBC يوم الأربعاء الماضي إن التوغل في مدينة رفح، حيث لجأ سابقا 1.4 مليون نازح، ستنفذ على مراحل، مؤكدا أنها ستستغرق أسابيع.

وكان الجيش الإسرائيلي أمر في 6 مايو، سكان مناطق في شرق رفح بالإخلاء بسرعة.

ثم دخل عبر معبر كرم أبو سالم، وتحرك شمالاً على طول محور فيلادلفيا، بموازاة الحدود المصرية.

فيما تعالت تحذيرات الأمم المتحدة من اجتياح المدينة. وأشارت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مؤخرا أن نحو 900 ألف فلسطيني نزحوا من رفح خلال الأسابيع الماضية

كما كررت ما سبق أن أعلنته مرارا العديد من الوكالات الأممية ألا مناطق آمنة في كامل القطاع.

من جانب آخر قالت وزارة الدفاع الإسرائيلية، الأربعاء، إن الجيش وافق على السماح للإسرائيليين بالعودة إلى ثلاث مستوطنات سابقة في الضفة الغربية كان يحظر عليهم دخولها منذ صدور أمر بإخلائها عام 2005.

تقع المستوطنات الثلاث، وهي سانور وغانيم وكاديم، قرب مدينتي جنين ونابلس الفلسطينيتين، وهما من معاقل الفصائل المسلحة في شمال الضفة الغربية.

وكان قد جرى السماح بدخول مستوطنة رابعة هي حومش في العام الماضي بعد أن أقر البرلمان تعديلا لما يسمى (قانون فك الارتباط) لعام 2005. وكان الحصول على إذن من الجيش الذي يسيطر بشكل كامل على الضفة الغربية مطلوبا لأي عودة للمستوطنات الثلاث السابقة.

واتخذ الجيش القرار على الرغم من الضغوط الدولية على إسرائيل للحد من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية التي يريد الفلسطينيون أن تشكل المساحة الأكبر من دولتهم المستقلة في المستقبل، إلى جانب غزة.

وأفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي، الأربعاء، أن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت أعلن إلغاء قانون فك الارتباط بالكامل في شمال الضفة الغربية، نقلا عن وكالة أنباء «العالم العربي».

وجاء القرار بُعيد إعلان النرويج وإيرلندا وإسبانيا عزمها الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

يشار إلى أن قانون فك الارتباط كان قد شمل قطاع غزة ومستوطنات شمال الضفة. ويعني قرار غالانت بفك الارتباط مع شمال الضفة إعادة المستوطنات التي تم تفكيكها عام 2005 في شمال الضفة.

تجدر الإشارة إلى أن الكنيست الإسرائيلي صوّت في 20 مارس على إلغاء بعض البنود في قانون فك الارتباط، وقرار غالانت، الأربعاء، كان تنفيذا للقرار الصادر عن الكنيست.

وقال غالانت: «بعد إقرار قانون إلغاء الانفصال في الكنيست، استكملنا الخطوة التاريخية»، مضيفا أن «السيطرة اليهودية على (الضفة الغربية) تضمن الأمن، وتطبيق قانون فك الارتباط سيؤدي إلى تطوير المستوطنة وتوفير الأمن لسكان المنطقة».

وخطة فك الارتباط هي أحادية الجانب نفذتها حكومة رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون في صيف 2005، وأخلت بموجبها المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، إضافة إلى 4 مستوطنات شمالي الضفة.

يشار إلى أن قانون فك الارتباط لا يعني أن غزة أرض فلسطينية، وأن الضفة أرض فلسطينية، بل هو يزعم أنها أراض إسرائيلية، كتل أبيب وحيفا، ولكن الواقع الديموغرافي يقتضي فك الارتباط لمواجهة الضغوط الدولية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 بما فيها شرقي القدس.

وفك الارتباط هو مصطلح سياسي يعني فك الوحدة الهيكلية والوظيفية لمؤسسات موحدة بين دولتين أو دول عدة، كما يعني رسم الحدود الفاصلة بين دولتين تمهيدا للانفصال، حتى تتحقق لكل دولة سيادتها ويكون لها نظام حكمها الخاص ورقعتها الجغرافية الخاصة بها.

وفي سياق ردود أفعال تل أبيب على الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطينية، قال شهود عيان، الأربعاء، إن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير اقتحم المسجد الأقصى.

كما أفاد بيان لوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الأربعاء، بأنه تقدم بطلب إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لوقف تحويل أموال المقاصة الفلسطينية للنرويج.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 500 ألف مستوطن يهودي يعيشون حاليا في الضفة الغربية، وهي جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967، بالإضافة إلى 200 ألف آخرين يعيشون في القدس الشرقية.

ويؤكد الفلسطينيون ومعظم المجتمع الدولي أن المستوطنات غير قانونية، وهو ما ترفضه إسرائيل.

وعلى الرغم من المعارضة الدولية، يتواصل توسع المستوطنات بقوة في ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

من جهة أخرى قال متحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية إن قرار ثلاث دول أوروبية الاعتراف بدولة فلسطينية يبعث ما وصفها بأنها «الرسالة الصحيحة للفلسطينيين» بأن هناك بعض الضوء في نهاية النفق، لكنه طالبها بأن تقرن القول بالفعل بالدفاع عن حل الدولتين.

وأبلغ المتحدث جمال رشدي وكالة أنباء العالم العربي (AWP) في تصريحات خاصة بمقر الجامعة في القاهرة أن هناك ما اعتبره إجماعا كاسحا في المجتمع الدولي على الحفاظ على حل الدولتين وصيانته.

ويوم الأربعاء، أعلنت إسبانيا وأيرلندا والنرويج اعترافها بالدولة الفلسطينية، في قرار رحبت به السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي ودول عربية، فيما رفضته إسرائيل واعتبرت الولايات المتحدة أنه لا يخدم حل الدولتين.

لكن المتحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية قال إن القرار «خطوة أخلاقية وقانونية تضع هذه الدول في الجانب الصحيح من التاريخ».

وأضاف: «أغلب دول العالم باستثناء القوة القائمة بالاحتلال تراه الصيغة الوحيدة لتسوية فلسطينية-إسرائيلية، لكن هذه الدول مطالبة أيضا بأن تقرن القول بالفعل وبالدفاع عن حل الدولتين في هذه المرحلة.. على الأقل اتخاذ مثل هذه الخطوة الرمزية ذات التأثير القانوني والسياسي».

وتابع: «نتوقع ونتطلع أن تلعب هذه الدول أيضا دورا في توسيع دائرة الاعتراف والإقناع لدول وأطراف أخرى للانضمام لهذا الإجماع الدولي وأن تكون خطوة الاعتراف بفلسطين ليست مجرد خطوة معزولة بل تكون مقدمة لتجسيد الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

مستوطنات في الضفة الغربية

من جباليا شمال غزة